سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر

أ. د . مصطفى عوفي – جامعة باتنة

أ. قتالي عبد الغني – جامعة تبسة

الملخص:

لقد صاحبت عمليات الحراك الاجتماعي التي عرفتها المجتمعات العديد من الظواهر ومنها ظاهرة النزوح الريفي، التي نالت حضها من الدراسة والتحليل، وهي تعد موضوعا اجتماعيا بامتياز لكون عواملها اجتماعية في الأساس و نتائجها يغلب عليا البعد الاجتماعي كذلك. والجزائر كغيرها من دول العالم النامية خاصة شهدت هاته الحركة وبشكل متزايد ومتسارع أحيانا أخرى وذلك تحت عنوان تحسين ظروف العيش والحياة.

و لهذا تم طرح هذا الموضوع لدراسة التحليلات السوسيولوجية له من خلال النظريات التي تناولته.

Resume:

La mobilité sociale témoin connu de nombreuses communautés de phénomènes, dont le phénomène de l'exode rural, qui a remporté l'envie de l'étude et d'analyse ,qui fait l'objet de distinction sociale au fait que pris en compte dans les bases et les résultats sociaux dimension sociale principalement élevé ainsi. Algérie, comme d'autres pays en développement du mon de, sur tout vu ce mouvement et il est de plus en plus rapidement et parfois sous le titre l'amélioration des conditions de vie et de la vie.

Que ce sujet a été lancée pour étudier la sociologie analyse de lui à travers les théories que j'ai jamais eu.

مقدمة :

تعد ظاهرة النزوح الريفي من المظاهر الهامة لحركة السكان داخل الإقليم أو القطر ومن الصعب قياسها على المستوى القومي إلا إذا تضمنت التعدادات وبيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم، وتختلف عوامل الجذب والطرد للنازحين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدول وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا وكذلك فإن العوامل الديموغرافية.

التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية تؤثر هي الأخرى في طرد كثير من السكان من تلك البيئات التي تتميز بهذه المعدلات العالمية وعموما فإنه في دراسة دوافع الهجرة يكون الفصل بين عامل وآخر صعبا وذلك للترابط الكبير بينهما وبين تفاوت الأهمية النسبية لعامل عن الآخر ومن بيئة لأخرى.

وقد شهدت الجزائر هذه الظاهرة ولا زالت تعيشها وتعيش آثارها. وهذه الظاهرة تحتاج إلى تحليل علمي لمعرفة أبعادها الاجتماعية وهذا من خلال وصف هذه الظاهرة وتقييمها عالميا والتعرف على خصائصها وأصنافها إحصائيا ومعرفة واقعها التاريخي في الجزائر ثم التطرق للنظريات التي اهتمت بشرح وتفسير هذه الظاهرة.

ولهذا جاءت هذه الورقة العلمية لتجيب عن التساؤل التالي:

-كيف يمكن فهم ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر سوسيولوجيا؟

أولا: مدخل مفاهيمي لظاهرة النزوح الريفي :

1- **تعريف ظاهرة النزوح الريفي:** الهجرة في اللغة تفيد معنى الترك والمغادرة، ويقال: هجر الشيء إذا تركه. وقد أعطى الباحثون للهجرة تعريفات متنوعة.

فالجغرافيون أو علماء السكان يعتبرونها ظاهرة جغرافية وتعني انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى ثم ينتج عن ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد ومع ما في هذا التعريف من الصحة إنه يفتقر إلى الدقة والوضوح والتحديد في ما يتعلق بالبعد الزماني والمكاني.

وهناك تعريف إحصائي للهجرة يعتبر أن كل حركة من خلال الحدود ماعدا الحركات السياحية، تدخل في إحصائيات الهجرة، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب هجرة وإذا كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة[1].

أما الاجتماعيون فإنهم يرون أن الهجرة هي نزوح أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو داخل حدود بلد واحد أو خارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم.

فالنازح إذن هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقيم فيه و يعيش فيه من عمله والسبب الأساسي الدافع للنزوح هو رغبة الإنسان في تحسين حالة ومستوى معيشته، ومن هنا ينظر إلى الهجرة الريفية باعتبارها على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية ونزوح سكاني من الريف إلى المدن ومن مدينة إلى أخرى في نفس البلد ومن مجتمع إلى آخر وقد علق على هذه الحركات السكانية أهمية كبيرة مع بداية هذا القرن وفي مختلف بلاد العالم الأوروبي والأمريكي والإفريقي والأسيوي[2].

ولهذا يمكن تعريف ظاهرة النزوح بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى أو من منطقة إلى أخرى داخل حدود بلد واحد أو منطقة إلى أخرى خارج هذا البلد.

2- **تصنيف النزوح الريفي:** قد تصنف الهجرة إما على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه، أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية،

وتصنف الهجرة حسب:

2-1 المكان: إلى الهجرة الداخلية وأخرى خارجية.

أ- الهجرة الداخلية: تشير الهجرة الداخلية إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع. والواقع أن هناك فواصل تجعل الهجرات الداخلية التي يشهدها العالم بعامة يزيد حجمها عن حجم الهجرات الدولية والخارجية ومن أهم هذه العوامل أن الهجرة الداخلية قليلة التكاليف، وتتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها، وهنا يصدق قول البعض بصدد الهجرة عموما، أنه في كل حركة تنقل كبرى من مجتمع إلى آخر إلى التعويض عن طريقة حركة معاكسة من جانب السكان[3].

وبالإمكان تقسيم الهجرة الداخلية ذاتها إلى نوعين:

أ-1 - هجرة من إقليم إلى آخر ومن ولاية إلى أخرى ومن منطقة إلى ثانية أو من محافظة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة وبين منطقتين يحملان نفس الصفات الثقافية والحضرية.

أ-2 - هجرة ريفية حضرية وهي من أشهر أنواع الهجرات وأوضحها تلك التي يتم فيها انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

وتزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب وكلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيها سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي.

ولقد بدأت الهجرة الريفية الحضرية أو النزوح الريفي إلى المدن على أثر الانقلاب الصناعي في بلاد كثيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا وغيرها من البلاد التي شهدت ثورة صناعية وظهرت فيها الحاجة إلى أيدي عاملة ولكن مع إسهام الهجرة في توفير هذه العملية، فإن الهجرة بدأت تشكل إحدى المشاكل الكبرى التي تعانيها المجتمعات الصناعية.

ب- الهجرة الخارجية: وتشير إلى انتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لغرض أحسن في الحياة أو غيرها وتنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيما يلي:

الهجرات الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا، والهجرات الدولية داخل أوروبا والهجرات الإفريقية والهجرات الأسيوية ولقد أسهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها[4].

ولازالت الهجرة الخارجية حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تسن القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع أو بالتعيين بتصنيف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.

وتصنف الهجرة حسب إرادة القائمين بها إلى هجرة إرادية وهجرة قسرية أو اضطرارية أو مخططة:

ب-1- الهجرة الإرادية: وتشمل كل أنواع الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم في التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر تغيير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي[5].

ب-2 - الهجرة الاضطرارية: ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلزال أو الفيضانات أو الحروب وما إليها[6]. ولذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير والأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي والمحلي أمثلة كثيرة ولا حصر لها، إذ كانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية وهجرتهم أيضا إلى فلسطين قبل وبعد النكبة، ومن أهم الأمثلة على الهجرة الاضطرارية أو المخططة وتعتبر عمليات الهجرة إلى مديرية التحرير والنوبة الجديدة في مصر مثلة على الهجرة الداخلية الاضطرارية أو على المستوى المحلي.

3- قانون النزوح الريفي من الأرياف إلى المدن: على قلة الدراسات عن ظاهرة النزوح إلى المدن التي أجريت في أنحاء شتى من العالم حاول بعض العلماء وضع بعض القوانين التي تفسر هذه الظاهرة باعتبارها من أهم الموضوعات في علم الاجتماع، ويعتبر "**رافنستينRavenstein**" أول من وضع قوانين النزوح من الأرياف إلى المدن عام **1889** في مقاله المعنون "**Law ofmigration**" ولقد وصل إليها بفضل الدراسة الإحصائية المستفيضة لظاهرة النزوح الريفي في المجتمع الإنجليزي ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

- إن النازح يتحرك مسافة قصيرة فقط من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ومن المدن الصغرى إلى المدن الكبرى.
- يقابل تيار النزوح تيارا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة للنازحين.
- إن عدد النازحين يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.
- إن النازحين لا يقطعون مسافات طويلة إلا في حالة رغبتهم الاستقرار في المراكز التجارية والصناعية الكبرى.
- يقل ميل سكان المدن إلى النزوح (الهجرة) عند سكان المناطق الريفية.
- إن ازدهار الصناعة يضاعف عملية النزوح تجاه المدن الصناعية.

– إن رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز لهم على النزوح وإذا ما حللنا هذه القوانين وجدناها لا تنطبق على جميع البلاد وذلك للأسباب الآتية:

– تختلف هذه القوانين حسب ظروف البلد.

– هناك حالات لا يندرج فيها النازحين من مدينة صغيرة إلى مدينة أكبر بل إنما يهاجر أساسا من الريف متجها نحو المدينة توفر له عملا.

– إن هذه القوانين لو صدقت في الفترات العادية، فإنها تنفي تماما في الفترات الأخرى إذ لا تكون المدن صالحة لمدة طويلة لاستقبال سكان جدد بل بالعكس فقد تقذف بجزء من سكانها إلى الريف في فترات الأزمات الاقتصادية الشديدة والحروب.

– إن ظاهرة النزوح تتجه نحو المدن على الدوام ويتناسب ازدياد التيار عكسا مع بعد المسافة[7].

– هناك عملية امتصاص تسبق الهجرة النهائية إلى المدينة وذلك في المنطقة المحيطة بالمدينة مباشرة، وهذا ما يحدث خلخلة في سكان الريف المجاور للمدينة وتكون عملية الامتصاص هذه ناشئة عن تيار أساسي يستطيع النفاذ إلى المدينة، فيعوض التيار الآخر أي أن كل تيار أساسي للهجرة ينشأ عنه تيار آخر فرعي ملازم له.

– يتحدد تيار الهجرة دائما لمسافات بعيدة من مناطق الطرد إلى المراكز التجارية والصناعية الكبرى. ويحاول **عبد الرحمن الشربوني** ربط حجم الهجرة بفرص العمل قائلا: "إن حجم الهجرة يتناسب طردا مع حجم فرص العمل المتاحة أمام المهاجرين وليس على حجم المدينة أو وضعها بالنسبة للدولة".

خلاصة القول أن الهجرة من الريف إلى المدن أو النزوح الريفي ترتبط أساسا بتزايد السكان الذين تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية، ثم هي صحية كذلك خاصة حين نحاول إقرار التوازن بين المجتمعين الريفي والحضري.

ثانيا: تيارات النزوح الريفي في العالم :

1- **تيارات النزوح الريفي إلى المناطق الزراعية :** اتجهت تيارات النزوح الريفي في معظم دول العالم إلى المناطق الزراعية لتعميرها واستغلالها، وارتبطت هذه التيارات بمراحل تعمير الأرض البكر في العالم الجديد وفي بعض مناطق العالم القديم. فكانت حركة انتقال السكان في:

●أمريكا الشمالية تتجه باستمرار نحو الغرب عبر ذلك النطاق الشاسع في الغرب الأوسط، وقد أضيف للولايات الثلاث عشر الأصلية التي كانت نواة النشأة للولايات المتحدة الأمريكية وسبع ولايات أخرى شرق نهر المسيسبي في الفترة الممتدة من **(1783– 1820)** بالإضافة إلى لويزيانا كما أضيفت الولايات للبحيرات العظمى وولايات السهول الوسطى فيما بين عامي **(1820– 1860)**، وما أن وافي عام **(1850)** حتى كان **(54%)** من جملة سكان الولايات المتحدة يعيشون إلى الغرب من جبال الأبلاش، وقد أدى إنشاء السكك الحديدية والتسهيلات المختلفة لمنح الأراضي إلى خلق ولايات جديدة واتجاه السكان نحو التعمير لساحل المحيط الهادي، ففي سنة **1910** تضاعف عدد سكان جبال الروكي

وولايات ساحل المحيط الهادي، عما كان عليه **(1860)** وبجانب هذا الاتجاه الاستيطاني لتيارات الهجرة نحو غرب الولايات المتحدة فقد صحبها تغير كبير في طرق الزراعة والمحاصيل المزروعة وذلك لتتلاءم مع ظروف الجفاف السائد في الغرب ولذا سادت الزراعة الجافة والرعي التجاري الواسع وانتقلت المراكز التجارية الرئيسية (خاصة مراكز تجارة القمح وطحن الدقيق) نحو الغرب ومواكبة حركة السكان الجغرافية ومناطق زراعة الحبوب.

•أمريكا اللاتينية فإن أبرز المناطق الزراعية التي جذبت تيارات الهجرة نحوها هي ولاية ساوباولو حيث ارتبطت مشروعات التوسع الزراعي بزراعة محصول البن، وقد اتجه التوسع نحو الغرب بادئا من كامبيناس**Campinas** حوالي سنة **(1850)** وامتدت مزارع البن اليوم خارج حدود ساوباولو ووصلت إلى شمال بارانا وجنوب ميناسجيراس وقد اشترك في هذا التوسع مهاجرون من شمال شرق البرازيل وبعض المهاجرين الجدد.

•أسيا وتبدو تيارات الهجرة الداخلية من الريف نحو المناطق الزراعية فيهاواضحة، وحتى في اليابان المعروفة بضغط سكانها على أرضها فإن هناك مناطق داخلية جذبت إليها المهاجرين من المناطق المزدحمة بهذه الجزر، وقد ارتبط ذلك باستصلاح أراضي هذه المناطق وزراعتها، وقد اثر ذلك على انتقال مركز الجاذبية السكاني من شرق كيوتو في سنة **(1898)** إلى نقطة تقع إلى الشمال من إقليم **(Gifu)** في سنة **(1947)** وكان الهدف الأساسي لإعادة توزيع السكان في الجزر اليابانية هو تعمير جزيرة هوكايدو والتي ظلت لعدة قرون موطنا على شعب الأينو **Ainus** الذي ناصب المستوطنين اليابانيين العداء، ففي سنة **1800** كانت هوكايدو لا تحوي سوى **20000** من أفراد الأينو و **20000** ياباني فقط وظل هذا الرقم متواضعا ولم يزد على **20000** نسمة في نهاية القرن التاسع عشر وتركز هؤلاء اليابانيين في جنوب غرب الجزيرة بالقرب من بقية الجزر اليابانية[8].

•وفي اليابان: بدأت في الاتجاه نحو التعمير واستيطان هوكايدو من سنة **1875**، فأنشأت طرقا للسكك الحديدية أسهمت في التنمية الاقتصادية بالجزيرة حتى أصبح عدد سكانها مليون نسمة في سنة **1901**، وتزايد سكانها بعد ذلك حتى وصل إلى أكثر من **5** مليون نسمة في الوقت الحاضر وتعد الزراعة الحرفة الرئيسية لسكانها خاصة زراعة الأرز التقليدية.

•وقد شهدت الصين نمطا مماثلا من أنماط الهجرة الداخلية نحو الأراضي الزراعية الحديثة، فقد بدأت الهجرة الصينية نحو منشوريا في القرن **18** وكان المحصول الذي جذب المهاجرين هو الأفيون وليس الذهب كما شهدت معظم مناطق العالم الأخرى، كذلك فقد اتجه الصينيون نحو الأقاليم الغربية في منغوليا الداخلية حيث اتجهت هجرتهم إلى مقاطعات سي كيانج والتبت، والمهاجرون هنا من العمال والمتخصصين الذين يقومون بإعداد وتجهيز العناصر الضرورية للبناء الاقتصادي مثل مد الطرق والإنشاءات المختلفة ويتكون معظم المهاجرين من المزارعين والفقراء، وهؤلاء يساعدون في عمليات إعداد الأرض والفلاحة.وقد تدفق السكان المهاجرون بأعداد ضخمة نحو الأقاليم السابقة في العقود القليلة

الماضية كما أنها لا تزال مستمرة في الوقت الحاضر، وقد حدثت هذه الهجرة بأعداد ضخمة نحو المناطق الخالية من السكان أو التي يسكنها عدد قليل منهم ويتناثر على رقعتها[9].

2- **تيارات النزوح من الريف إلى المدن:** تعد المدن من أقوى مراكز الجذب لتيارات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن في العصر الحديث، وقد بدأت تمارس هذا الدور منذ قرن مضى، مواكبة لنمو وسائل النقل الحديثة التي حملت إليها أفواج المهاجرين من أماكن بعيدة وأسهمت بذلك في تضخم الكثير من المدن وتعدد وظائفها وظهورها كمراكز هامة في بيئتها.

وقد ارتبطت حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن أو النزوح الريفي في مراحلها المبكرة بالتحول الكبير في وظائف المدن واتجاهها نحو الصناعة الحديثة التي بدأت مع الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، وقد اعتمدت في ذلك على استغلال حقول الفحم والتطور في استخدام الآلات التي حلت محل العمل اليدوي وقامت المدن الصناعية بدورها في جذب الأيدي العاملة من الأقاليم الريفية المجاورة ومن ثم أدى ذلك إلى تجمع عدد كبير من السكان في المراكز العمرانية الحضرية وظهور مدن متخصصة تحوي كل منها رقعة عمرانية تشغلها مساكن العاملين وهي سمة تميز نمط العمران في المناطق الصناعية القديمة في أوربا، وقد أدى ظهور المواصلات الحديثة إلى تقوية دور المدن في جذب المهاجرين من مناطق بعيدة وترتب على ذلك المناطق الصناعية سواء من الهجرة الداخلية الريفية من المناطق الأخرى في القطر أو من الهجرة الدولية وتتمثل هذه المناطق الحضرية في الدول الصناعية في مراكز التعدين والصناعات القائمة بها[10].

ثالثا: النزوح الريفي في الجزائر:

ومن دراسة التاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري يتبين أن ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن تعود إلى تغير العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض وهي العلاقة التي تأثرت بعامل خارجي تمثل في حركة الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة **(1830)**، ولهذا كان لا بد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية لظاهرة النزوح الريفي وعلاقتها بتغير نظام الملكية العقارية في الريف الجزائري.

1- الأرض والإنسان في الريف الجزائري قبل سنة (1830):عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي). على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أساس تعاونية جماعية، دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها، فقد كان نظام الملكية في الريف، في عهد الدولة الجزائرية (قبل عام **1830**) بسيطا. يعتمد على العرف والعادة والقانون الإسلامي، ويقوم على أربع فئات هي: أرض البايلك، والأرض الجماعية (العرش) وأرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك).

فأما أرض الدولة (البايلك) فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، وهذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) وتسود في المناطق التي استقر بها البدو وشبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة

والرعي، وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض، وهي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري، وتمتد على مساحة واسعة، وتقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون، أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفا على المساجد والمؤسسات الخيرية أو الأشخاص.

والنوع الرابع وهو الأرض (الملك) التي يملكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة كما أن أخصب هذه الأراضي تملكها العائلات التركية (قلوجيين)، ويتركز معظمها في منطقة متيجة والساحل. إلا أن الملكية التي تعود إلى الجزائريين، تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات، كما يلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[11].

2- بداية النزوح الريفي في الجزائر: كان لسنة **1871** م حدث بالغ في التغير الاجتماعي بالجزائر، حين جاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة وانتزعت السلطة من الجيش الفرنسي. ومنحتها للمعمرين بالجزائر الذين كانوا يتربصون الفرصة للاستيلاء على الأرض الخصبة.

وفي أعقاب ثورة محلية كانتقام من الجزائريين استولت فرنسا على **25000** كلم من أخصب أراضي الجزائر وإتباع ما أطلق عليه الاستعمار الرسمي، حيث لم تكف عن هذه السياسة حتى لم يبق من أراضي صالحة للمواطنين وبذلك طردوا إلى القفار والهضاب.

وواقع الأمر أن هذه السياسة هي تزويد المعمرين بالأراضي، وتمويل بناء المدن الصغيرة في الأرياف الجزائرية ونتج عن ذلك دخول المعمرين إلى الأرياف الجزائرية ونزوح عدد من سكانها للعمل في مراكز الاستيطان. وقد اتخذت ظاهرة النزوح في البداية طابع التنقل القصير المدى والمؤقت ثم تطورت بعد ذلك واتسع نطاقها إلى التنقلات البعيدة المحددة بنوعية الرخص المقدمة من طرف السلطات الفرنسية. وقد أصبحت هذه الهجرة منظمة لأن بعض الجزائريين اعتبروها وسيلة لكسب وسائل العيش ونفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين ونتيجة لذلك فقط توثقت الصلة بين الجزائريين والفرنسيين بسبب التغيرات الجزائرية التي دخلت على أفراد المجتمع الجزائري، ومما سبق يتضح أن الدافع الكبير للنزوح الريفي في الجزائر هو التجريد من الأرض التي كانت هي المصدر الرئيسي للعيش ولذلك وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام اختيارين صعبين إما البقاء في بؤس شديد أو النزوح إلى مكان آخر تاركا أرضه.

وبالإضافة إلى تجريد السكان من أراضيهم فقد تم تحويلها إلى مزارع للخمور وذلك بسبب الأرباح التي يحصل عليها المعمرون من الخمور، فالهكتار الواحد من الخمور كان يجلب ما بين **90000** و**140000** فرنكا قديما ونفس الهكتار من الحبوب لا يجلب أكثر من **12000** فرنكا قديما مما أدى إلى انخفاض المواد الغذائية في السوق، ففي الفترة ما بين **1934م** و **1954** ازداد عدد سكان الجزائر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، بينما لم تزد المحاصيل الزراعية إلا بمليونين فقط، وقد انخفض متوسط الدخل السنوي للجزائري عام **1954م** إلى **16000** فرنكا قديما، بينما بلغ دخل المعمرين **450000** فرنكا قديما[12].

وقد اتخذت ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر في البداية ثلاث أشكال أساسية هي:

نزوح ريفي موسمي إلى المزارع يحصل فيها العامل على مصروفه السنوي وبعض الحبوب، وقد انتشر هذا النوع بشكل ملحوظ لأنه لا يتطلب مهارة فنية كما هو الحال بالنسبة للنزوح الريفي إلى المدن، أما النوع الثاني من النزوح نوع آخر في شكل تجارة بينهما، وقد توسع وتحول –بمضي الوقت– إلى إقامة طويلة المدى والاستقرار ووجود جماعة يخلفونهم. والنوع الثالث يتمثل في الطبقة المتعلمة التي كانت تتجه إلى المدن (النزوح إلى المدن) لتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق العمل في الوظائف الإدارية والهيئات العامة. وساعدهم في ذلك قلة عددهم وحاجة الإدارات الحكومية لهم للقيام بهذه الوظائف.

وبذلك فإن المعمرين الفرنسيين قد استفادوا من الجزائريين وتسخيرهم لخدمتهم بأقل الأجور، ونتيجة لما سبق كله فقد أصبحت الحركة الأفقية للسكان في الجزائر يسودها نوع من الاضطراب، والبحث عن أعمال أخرى في الخارج وذلك بالتوجه إلى فرنسا حين ظهرت مرحلة ثانية بارزة في التغير الاجتماعي، وهي ثورة التحرير التي أثرت بدورها على حركة النزوح بشكل كبير[13].

جاءت ثورة التحرير من أول نوفمبر **1954** م إلى **19** مارس **1962** م وكانت الحرب مركزة في المناطق الريفية والجبلية، حيث يوجد تمركز جيش التحرير الوطني –بالإضافة إلى العمليات الفدائية في المدن– وهذا بالطبع يتناسب مع الإمكانيات الحربية المحدودة التي كان يملكها جيش التحرير، وباتساع دائرة الحرب وصعوبة تمركز الجيش الفرنسي في بعض المناطق الريفية تحولت نظرة الإدارة العسكرية الفرنسية إلى اعتبار كل من يعيش في هذه المناطق مشاركا للمجاهدين. ولما اشتدت الحرب واتسع نطاقها بشكل واضح، جعلت الإدارة العسكرية الفرنسية هذه المناطق محرمة على السكان وإجبارهم على النزوح إلى مناطق أخرى.ولكن من الملاحظ أن فكرة المناطق المحرمة لم تكن مواقع ثابتة معينة فالمناطق التي كانت غير محرمة أصبحت في فترة لاحقة محرمة، حتى كادت جميع المناطق الريفية محرمة، وتعرضها للقصف من طرف الاستعمار الفرنسي جعل أهل القرى يفرون منها إلى مناطق أخرى أو إلى المدن[14].

ففي الفترة ما بين **1954** م و **1962** م أصبحت جميع هذه المناطق خالية من السكان المدنيين، ما عدا القليل الذين كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الوطني والذين كانوا فارين وليست لهم مساكن معينة، وبذلك تم النزوح إلى المناطق غير محرمة –وعلى الأخص– إلى المدن بشكل جماعي، وتمركز السكان في المدن وحولها، وكانت من نتائج النزوح والانتقال انتشار البطالة والأكواخ والمباني غير المخططة التي لا يزال بعضها حتى الآن. وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت بدورها من العوامل الدافعة إلى النزوح إلى المدن أو خارج الوطن.

3– مقاربة احصائية لظاهرة النزوح الريفي في الجزائر: تشمل الهجرة الداخلية في الجزائر، الهجرة الموسمية، وهجرة الريفيين إلى المدن، فالهجرة الموسمية يفارق فيها المواطن منزله في فصل من فصول السنة إلى منطقة داخل وطنه للعمل، ثم يعود إلى منزله الأصلي عند نهاية الفصل، مثل هجرة

سكان المناطق الجبلية في فصل جني الكروم أو حصاد الحبوب، إلى السهول المجاورة لهم، وتنتهي الهجرة الفصلية بانتهاء فصل الغلة، إذ جمع خلالها المهاجر مقدارا من المال والحبوب، ثم يعود بخلاف الهجرة عبر (الهجرة الخارجية) التي قد تدوم في كثير من الأوقات عدة سنوات.

ومن الهجرة الداخلية نجد هجرة الريفيين إلى المدينة، وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان، وقد اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر ابتداءا من سنة **1948** وهي السنة التي بلغ فيها عدد سكان المدن من الجزائر أكثر من (**1,3** مليون) أو (**20%**) وكانت نسبة سكان المدن قبل هذا التاريخ لا تتجاوز (**16%**)، ثم ارتفعت سنة **1960** إلى (**30%**)، وقد تميزت الفترة الواقعة بين **1962** و **1977** بهجرة ريفية مهمة نظرا لما اتسمت به من نزوح جماعي للمستوطنين الأوروبيين سنة **1962** وظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات، وقد ترتبت على هذا تزايد في حجم سكان المدن خلال تلك الفترة نتيجة للهجرة الريفية، فالمعطيات الإحصائية للإحصاء العام للسكان سنة **1966** تبين أن **600** ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات، أي بمعدل (**150** ألف) نسمة سنويا.

تعد المعطيات الإحصائية المتوفرة عن الفترة الممتدة من **1967** إلى **1973** فتعتبر أكثر تفصيلا ، مع التناقض الذي قد يكتنف أرقامها. فكما أشار المخطط الرباعي الثاني يتضح أن الهجرة الريفية قد تطورت بالنسبة إلى تطور العدد الإجمالي للسكان كالآتي[15]:

الجدول رقم1 : يوضح تطور الهجرة الريفية بالنسبة لتطور العدد الإجمالي للسكان

البيان / السنة	1966	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان	11,8مليون	14,7مليون	16,9مليون
عدد سكان المدن	3,9مليون	5,7مليون	7,10مليون
النسبة المئوية **2**إلى**3**	% 33	% 3,9	% 42
عدد سكان الريف	7,9مليون	9مليون	9,8مليون
النسبة المئوية **4**إلى**1**	% 6,7	% 61	**% 58**
الهجرة الريفية المتراكمة		**840,000**	**520,000**

المصدر : محمد السويدي: مرجع سابق، ص 77.

وقد قدر معدل الهجرة الريفية سنويا بـ (**130** ألف) نسمة خلال الفترة من **1973** إلى **1977**، وبالاعتماد على تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ (**2 %**) سنويا، يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته (**3,2%**) سنويا، وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته (**6,5%**) سنويا.

إن الزيادة في حجم الهجرة الداخلية نحو المدن، أدت إلى تزايد معدل سكان المدن، بعد أن استقر خلال الفترة الواقعة بين عامي **1966** و **1969** على نسبة (**3,2%**) والمساوية عمليا لنسبة النمو السكاني العام، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى وصلت (**3,4%**) خلال الفترة الواقعة بين عامي **1969**

و**1971**، ثم إلى **(5,25%)** خلال الفترة الواقعة بين عامي **(1972- 1974)**، وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام **1977** أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كان كالآتي[16] :

1- ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر، إذ لغعدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية **(190)**، وارتفاع عدد سكان الحضر من **(3.700.000)** نسمة إلى **(7.095.000)** نسمة، أي من **(31%)** إلى **(41%)** من المجموع الكلي للسكان.

2- لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة على **(70%)** على مجموع السكان المقيمين في الريف.

3- يقدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن استنادا إلى المعطيات للتعداد السكاني الأخير بـ **(130** ألف نسمة سنويا).

جدول رقم 02: يوضح نمو السكان في الجزائر 1830- 1987

السنة	إجمالي السكان	%	سكان المدن	%	سكان الأرياف	%
1830	3 000 000	100	150 000	5	2 850 000	95,00
1886	3 752 000	100	587 000	15,64	3 165 000	84,36
1906	4 721 000	100	878 000	18,59	3 843 000	81,41
1926	5 444 300	100	1 227 000	22,53	4 217 000	77,47
1936	6 509 600	100	1 609 000	24,71	4 900 600	75,29
1948	7 569 700	100	2 069 000	27,29	5 503 700	72,71
1954	8 811 200	100	2 416 000	31,54	6 395 200	72,59
1966	11 776 845	100	3 714 632	40,36	8 062 213	68,46
1977	16 948 000	100	6 840 858	27,14	10 107 142	59,64
1987	22 917 558	100	11 444 249	49,81	11 527 309	50,19

المصدر: الإحصائيات معتمدة على وثائق الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

* يوضح الجدول رقم **(02)** تطور عدد السكان في الجزائر في المدة ما بين **1830** و **1987** بما فيهم سكان الأرياف والمدن على السواء. وحسب معدل النمو السكاني السنوي في الأرياف والمدن وحسب التقديرات المعتمدة على هذه المعدلات فإن عدد سكان المدن وعدد سكان الأرياف يكونا قد تعادلا مع نهاة **1990** بحصة **11,5** مليون نسمة لكل صنف وبالتالي فإن الجزائر منذ **1991** تكون قد بدأت تحولا جديدا في تركيبها السكاني من مجتمع ريفي تقليدي إلى مجتمع ذي أغلبية حضرية[17].

و هذا لا يعني أن سكان الأرياف قد تناقصوا بل بالعكس فإن سكان الأرياف قد حققوا نمو معتبر حسب الإحصائيات الواردة في الجدول رقم **(01)**، جاعلين الأرياف مأهولة بدرجة أكثر بالسكان. إلا أن ميزان الثقل السكاني أصبح لصالح المدن نتيجة معدلات النمو الحضري السنوي المختلفة حسب اختلاف

المراحل التي سبق أن تعرض لها الفصل الثاني والتي يمكن التذكير ببعض هذه المعدلات الحضرية كالتالي:

– إن معدلات النمو الحضري قبل حرب التحرير **(1954)** كانت متزنة تتراوح ما بين **2** و **2,5%** سنويا.

– ارتفعت هذه المعدلات خلال حرب التحرير ومرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية **1966** إلى حدود **(10,5%)** سنويا بسبب عدة عوامل من بينها انعدام الأمن في الأرياف، وسياسة جمع سكان الأرياف في محتشدات أنشأها الاستعمار الفرنسي وعودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن وتواجد حظيرة سكنية جيدة شاغرة في المدن جلبت سكان الأرياف، بعد مغادرة الفرنسيين لها وزيادة على ارتفاع معدل النمو الديمغرافي مع بداية الاستقلال.

– سجل نوع من الانخفاض في معدلات النمو الحضري بعد **1966** مقارنة مع السنوات السابقة حيث أصبح يتراوح ما بين **(3,8** و **5,5%)** سنويا في المدة ما بين **1966** و **1977**، وهو معدل مرتفع إذا قارناه مع معدل النمو الديمغرافي الوطني السنوي المقدر في هذه المرحلة بحوالي **3,5** سنويا مما يدل على استمرار التوافد على المدن بسبب الاستثمار المركز في الصناعة التي أقيم جلها في التجمعات الحضرية.

– استمر معدل النمو الحضري السنوي بنفس الوتيرة ما بين **1977** و **1987** خلال المرحلة الأخيرة من برنامج التصنيع المكثف.

– كما أن معدلات النمو الحضري كانت متفاوتة من مدينة إلى أخرى حسب أنماط المدن، حيث نجدها تتدرج من معدل **2,5%** في المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران، لترتفع إلى **5,5%** في المدن الصغرى حسب الإحصائيات المعالجة في التعدادات الثلاث: **1966**، **1977**، **1987** خلال المرحلة الأخيرة، وبالتالي فإن العدد المضاف إلى السكان الحضر في الفترة ما بين **1966** و **1987** والمقدر بحوالي **6,2** مليون وجه جله نحو المدن الصغرى، والجدول رقم **(02)** يوضح ذلك[18].

4– بنية النزوح الريفي إلى المدن في الجزائر: يمكن لبنية الهجرة الريفية أن تحلل من وجهتي نظر: جغرافية واجتماعية:

أ– **البنية الجغرافية:**إجمالا أن مناطق الوصول معروفة لدينا أكثر من مناطق النزوح هذه والتي لا توجد عنها سوى معطيات مجزأة. أما بالنسبة لمناطق الوصول فيمكننا الإشارة إلى جملة من الوقائع: أن زيادة الهجرة باتجاه المدن الداخلية أصبح منذ عام **1969** أكثر من حركتها باتجاه المدن الساحلية استنادا إلى بيانات الهجرة وكما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضح بنية الهجرة الريفية نحو المناطق الحضرية في الجزائر.

بيان الهجرة	1969 -1966	1971 -1970	1973 -1972
المدن الساحلية	+ 115000	+ 14000	+ 66000
المدن الداخلية	- 59000	+ 79000	+ 177000
مجموع المدن الحضرية	+ 56000	+ 93000	+ 243000

المصدر :عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص 12.

وحتى إذا تغيرت الأهمية النسبية للمدن الساحلية والداخلية فالنمو الحضري في الداخل كان في ازدياد عدد الضياع (مراكز التبادل) الصغيرة أكثر من ازدياد المدن ذاتها وأملى هذا النمو طابعه عليها، والضيعة بلدية حضرية لا يتجاوز تعداد سكانها **20000** نسمة[19].

جدول رقم (04): يوضح تزايد المدن: 1966- 1973.

مدن ساحلية	مدن داخلية	ضياع صغيرة
133,2	132,9	140

الأساس 100 = 1900.

المصدر: آرديسAARDES: (الدولة للتخطيط)، دراسة قومية حول الهجرات: معطيات أولية حول مدينة وهران، سبتمبر 1975. ص 24 .

و أتى هذا الازدياد في الضياع الصغيرة والذي ظهر بعد عام **1972** كواقع حديث نتيجة لهجرة تمثل نسبة **(2/5)** هذا الازدياد. وسنقوم في حينه بدراسة هذا الواقع الملفت للانتباه والذي يتناسب بتقديرنا مع شكل توزيع الاستثمارات غير زراعية على المستوى الوطني.

وتبين لنا معطيات دراسة حديثة عن الهجرة إلى مدينة وهران أن حركة السكان الذين أتوا إليها تعبر بجلاء عن هجرة ريفية **(61 %)** أكثر من مجرد حركة انتقال للسكان بين المراكز الحضرية **(39 %)**. وينبغي أن نشير بصور خاصة إلى أن النسبة الهامة من المهاجرين من المناطق الريفية كانت من مناطق التجمعات السكانية **(68,5 %)** وليس من المناطق المشتتة السكان. وهذا الواقع الغريب يستحق التفسير.

وهكذا يمكن القول إن الهجرة الريفية هي النتيجة المنطقية لهجرة زراعية كلية وكذلك وبصورة أقل أهمية نسبيا بأنها النتيجة لهجرة زراعية جزئية تميز خصوصا البلديات الريفية في المناطق المشتتة السكان، وهذا يستدعي العودة إلى تفسير البطء المحتمل في عملية تحول الهجرة الزراعية الجزئية إلى هجرة ريفية والرجوع بالتأكيد إلى عوامل ارتباط السكان في الأرياف والتي ما زالت تلعب دورها.

ب- البنية الاجتماعية: يقصد بالبنية الاجتماعية للهجرة تأثير معيارين هما النشاطات الأصلية: زراعية أو غير زراعية وطبيعة الاستخدام السابق الذي كان يمارس ضمن هذه النشاطات عامل مأجور، فلاح صغير، حرفي،... ولا نملك حاليا معطيات إجمالية لدراسة البنية الاجتماعية للهجرة الريفية، إلا أن تحليلا حديثا للسكان المهاجرين في مدينة وهران يسمح لنا بتحليل هذه البنية[20].

وتفيدنا المعلومات الإجمالية حسب هذه الدراسة أن الهجرة لا تمس بصورة رئيسية النشاطات الزراعية، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح بنية الهجرة الريفية نحو مدينة وهران حسب السكان الذين تم استجوابهم عام1974

النشاطات	العدد	% بالنسبة لعدد السكان الإجمالي	% بالنسبة لعدد السكان القادرين على العمل منهم
نشاطات زراعية	17294	28,6	37,4
نشاطات غير زراعية	18391	30,4	39,8
بدون مهنة	10539	17,4	22,8
بدون غرض (أقل من 16 سنة)	14201	23,5	/
سكان قادرون على العمل	46224	76,5	/
العدد الإجمالي لهؤلاء السكان	**60425**	**100**	**100**

المصدر: آرديسAARDES: مرجع سابق ، ص 27.

لكننا نقبل بصورة عامة أن أسلاف هذه الفئة من السكان (الذين لا يعملون في الزراعة) كان لها نشاط زراعي سواء كملاكين صغار أو كأجراء.

وإذا حللنا الهجرة من المنظار الاجتماعي والمهني لهذه الفئة نتحصل على النتائج التالية[21]:

جدول رقم (06): يوضح التوزيع الاجتماعي للمهاجرين في مدينة وهران من الريف سنة (1974).

النشاطات الزراعية	الإجمالي	%	النشاطات غير الزراعية	الإجمالي	%
مزارعون مستقلون	6714	38,9	عمال عاديون، عمال مهنيون		
عمال مأجورون منتظمون	3663	21,1	مهنيين، موظفي الخدمات	8585	57,0
عمال مأجورون غير منتظمون	5086	29,4	ملاكات، مهن حرة	773	5,2
خماسون* مساعدون العائلات			مستخدمو التجارة والإدارات	1302	8,6
نشاطات أخرى متنوعة	1831	10,06	حرفيون، أرباب العمل	1424	9,4
			صغار، تجار الجملة		
			باعة متجولون	2075	13,8
			الفئات الأخرى	895	6,0

المصدر: آرديسAARDES: مرجع سابق ، ص 28.

إن لهذا التوزيع دلالة بليغة بالرغم من عدم دقته بصورة كافية، إذ يشير في كل الأحوال إلى أن الكتلة الأساسية من المهاجرين مكونة من العمال المأجورين والاحتمال القوي أن يكون ضمن فئات

** يعملون في الأرض ويتلقون لقاء عملهم مبدئيا خمس المحصول، وجد هذا الشكل من العلاقة في الجزائر نتيجة للتطور الرأس مالي.*

"المزارعين المستقلين" والتجار الفلاحون الفقراء الصغار والباعة المتجولون هم الذين شكلوا القسم الأعظم من المهاجرين.[22]

5- نظريات النزوح الريفي إلى المدن: استوعب تراث علم اجتماع السكان على عدد من النظريات التي تحاول تحليل عملية النزوح إلى المدن في ضوء أسبابها ودوافعها نرى من الملائم عرضها ومناقشتها ببعض التفصيل وذلك على النحو التالي:

أ- نظرية رافينشتاينRavenstein : تعتبر نظرية **رافينشتاين** التي صاغها تحت عنوان "**قوانين الهجرة والنزوح**" **(1885- 1889)**، من أشهر النظريات التي قدمت في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال أشار **رافينشتاين** إلى أن تيارات الهجرة تميل إلى التدفق من المناطق الريفية تجاه المناطق الحضرية، كما لاحظ أن ظاهرة النزوح تحدث خلال منابع أي في تدفقات متمايزة من الأفراد من موطن أصلي خاص إلى مواقع أخرى يعينها.

وعندما تحدث ظاهرة النزوح خلال منابع أو روافد، فإنه يوجد أيضا منابع مضادة للنازحين تسير في اتجاه عكسي ومضاد. أما اختلافات ظاهرة النزوح فمسألة يمكن الكشف عنها عن طريق التعرف على خصائص النازحين. لقد أشار إلى أن تيارات الهجرة تميل إلى أن تكون من الإناث أكثر من الذكور عندما تكون مسافة النزوح قصيرة نسبيا، كما أن ظاهرة النزوح مرتبطة بالسن. حيث تشمل ظاهرة النزوح في أعلى معدلاتها بين أكثر الفئات العمرية شبابا[23].

ب- النظريات الايكولوجية لظاهرة النزوح: تحاول النظرية الايكولوجية بوجه عام شرح وتفسر ظاهرة النزوح على المستوى المجتمعي. ويتمثل الافتراض الكامل وراء النظرية الايكولوجية في أن هناك توازنا يجب أن يتحقق بين حجم السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا والبيئة على اعتبار أن تغيرات تطرأ على التنظيم الاجتماعي أو التجديدات التكنولوجية أو على خصائص البيئة، يترتب عليها تغيرات مصاحبة في المتغير السكاني (زيادة أو نقص). وفي الوقت الذي تعمل فيه العمليات الديموغرافية الثلاثة- الخصوبة والوفيات- الهجرة- على استعادة هذا التوازن، إلا أن عملية النزوح وحدها تنفرد بكونها استجابة غير مباشرة ولكنها ذات تأثير فعال. ذلك لأن عندما يحدث تغير، يحدث تحولا مصاحبا في توزيع السكان من خلال عملية النزوح حتى يتحقق التوازن بين المناطق التي تتوافر فيها فرص النمو والمناطق التي تتلاشى أو تقل فيها هذه الفرص.

لقد كان النموذج الايكولوجي أكثر النماذج استخداما لتفسير ظاهرة النزوح الريفي الحضري في الولايات المتحدة. ففي المناطق الريفية أصبحت النشاطات المعيشية أكثرميكنة وآلية (تغير تكنولوجي). فانحسرت فرص العمالة (تغير في التنظيم الاجتماعي) هذا في الوقت الذي انتشرت فيه الأعمال والمهن الصناعية وأعمال الخدمات الجديدة في المناطق الحضرية، لذلك نجد أنه ما لم يحدث التحول في توزيع السكان فإن الأمر سيؤدي إلى اختلال التوازن بين أحجام السكان والفرص المتاحة في كل المناطق الريفية

والحضرية. من هنا كان انتقال بعض السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية عاملا حقق إعادة التوازن بين حجم السكان والتنظيم الاجتماعي[24].

جـ- نظرية اتخاذ القرارات في عملية النزوح:

*** نظرية لي Lee:** قدم **ايفريت لي Everett Lee (1966)** نظرية في النزوح ترتبط باتخاذ القرار واستندت على القضايا التي سبق أن قدمها **رافينشتاين**. حيث وضع أربعة عوامل أساسية وعامة اشتق منها عدد من الفروض المتعلقة بظاهرة النزوح، حيث يرى أن أي قرار خاص بالنزوح ينطوي على: (أ) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة النازحة، (ب) عوامل إيجابية أو سلبية ترتبط بالمنطقة النازح إليها، (جـ) صعوبات أو عقبات، (د) عوامل شخصية.

- أما العوامل الايجابية والسلبية المرتبطة بالمنطقة النازح منها والمنطقة المهاجر إليها، فتشمل على تقييم فرص العمالة، وظروف المعيشة والمناخ، ومدى توافر الإمكانات الثقافية، وسبل شغل وقت الفراغ، وتوافر الخدمات العلاجية، إلى جانب عامل التكاليف أو النفقات، أما المعوقات أو الصعوبات فتشير إلى مختلف العوامل التي تجعل ظاهرة النزوح من مكان إلى آخر مسألة صعبة أو عسيرة، مثال ذلك الحدود والحواجز الفيزيقية، وقوانين النزوح (الهجرة) والمسافة بين مناطق الأصل ومناطق النزوح. ويشير مفهوم العوامل الشخصية إلى معنيين مختلفين:

الأول هو معنى العوامل الشخصية التي تعد ببساطة خصائص مميزة للفرد أو الأسرة مثل حجم الأسرة ومرحلة دور حياة الأسرة، أما المعنى الثاني فيشير إلى حساسية الفرد ووعيه أو إدراكه بالظروف في أماكن أخرى، وسيضيف المعنى الثاني بعدا جديدا، وأساسيا للنظرية، ذلك لأنه إذا كانت العوامل الشخصية تتضمن معرفة الفرد وإدراكاته ووعيه كفرد عندئذ تتحدد العوامل الثلاثة السابقة في ضوء هذا العامل الرابع، فالقيم الإيجابية أو السلبية التي ترتبط بالموطن أو مكان الهجرة، جنبا إلى جنب مع إدراكه وتوقعه للمعوقات أو الصعوبات التي تكتنف عملية النزوح لا يكون لها أي معنى إلا في ذهن من يقدم على النزوح وهكذا كان محور نظرية **لي** في التوحيد بين مجموعة العوامل الثلاثة: قيمة الموطن الأصلي، قيمة المنطقة المهاجر إليها، الصعوبات والمعوقات التي تدخل وتؤثر في قرار النزوح وذلك من خلال إدراك الأفراد ومعرفتهم. يقول **لي:** "إن مجموعة الإيجابيات والسلبيات في كل من الموطن ومنطقة النزوح تحدد وبطريقة مختلفة بالنسبة لكل نازح ووفقا لمنظوره. وفي الأيام الأخيرة ظهرت تحليلات تفصيلية لهذه المسألة. سميت باسم نموذج اتخاذ قرار الهجرة. وفي الحقيقة ليس هناك نموذجا واحدا بل عدة نماذج مختلفة تتناول بطريقة أو بأخرى التساؤل حول العمليات العقلية التي يتبعها الأفراد عندما يقررون الانتقال من مكان إلى آخر[25].

د- نظرية الدافعية لاتخاذ قرار النزوح: لقد حدد كل من "**سل Sell**" و "**دي جونج Degong**" **(1978)** أربعة مقومات أساسية لما يمكن أن نسميه بالنظرية الدافعية لاتخاذ قرار النزوح هي:

1- الإمكانية أو الإتاحة **Availabilility**، **2**- الدافع **Mative**، **3**- التوقع **Expectance**، **4**- الحافز **Incentive**. ويمكن النظر إلى هذه المقومات على أنها خطوات متتابعة يسلم أحدها إلى الآخر. وسنحاول فيما يلي أن نشرح هذه المقومات.

* **الإمكانية:** فلكي يستطيع الفرد أن يتخذ قرار النزوح، من الضروري أن تكون ظاهرة النزوح أمرا ممكنا أو متاحا وهناك معنيان لإمكانية النزوح بالنسبة للفرد أولهما الإمكانية الفيزيقية والجسدية لحركة الفرد وانتقاله، فنزيل السجن مثلا يرى في الهجرة عدة مزايا مثل الحصول على دخل أكبر أو قدر أكبر من الحرية، إلا أنه يجد نفسه مواجها بعقبات ومعوقات فيزيقية تجعل الهجرة أمرا غير ممكن له ولا تشير الإمكانيات الفيزيقية فقط إلى القيود التي تجعل من الصعب على الأفراد الانتقال خارج البلد فحسب. بل وإلى القيود التي تحاول دون انتقال أو حركة أو نزوح الأفراد داخل منطقة بعينها، ففي كثير من البلدان وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية قد تضع السياسات السكانية بعض القيود المكانية على الأصول العرقية للمهاجرين أو حتى على مستويات المهارة المهنية[26].

* **الدافعية:** يشير مصطلح الدافعية **Mative** في صنع قرار النزوح إلى كل الأشياء ذات قيمة في حياة الناس. والمعروف أن القيم في حياة الناس تمثل مقوما أساسيا في ثقافة أي مجتمع وأن الأفراد يتعلمون القيم الثقافية لمجتمعاتهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ففي المجتمع الأمريكي مثلا تضفي الثقافة قيمة كبرى على "النجاح" والذي يعني النجاح الاقتصادي في كل الأغراض العملية ومن ثم فليس من المستغرب أن يكون أحد الدوافع الأساسية للنزوح ذات طابع اقتصادي.

* **التوقعExpectance:** ونعني "بالتوقع" كمقوم ثالث من مقومات اتخاذ القرار (قرار النزوح) اعتقاد الأفراد بأن النزوح سوف يساعدهم على تحقيق أهدافهم إذ غالبا ما يعرف الأفراد أن الأعمال التي ترتبط بأجور أو مرتبات أكبر تتوافر في مناطق أخرى غير تلك التي يعيشون فيها.

ويعرفون أيضا أنه ليس من الصعب أن ينتقلوا أو يهاجروا إلى هذه المناطق (إمكانية فيزيقية). كما قد يضفون قيمة كبرى على الأموال التي سوف يتقاضونها إذا انخرطوا في هذه الأعمال ذات الأجر المرتفع (الدافع) ومع ذلك فإنه ما لم يعتقد هؤلاء الأفراد أنه بالإمكان الالتحاق بهذه الأعمال لن يتخذوا قرار النزوح وهذا يعني أنه إذا ما فقد عنصر التوقع لن تتم عملية الهجرة والنزوح إلى أماكن أخرى.

ومن ناحية أخرى، إذا ما توافر عنصر "التوقع" بمعنى إذا توقع الأفراد أنهم سوف يحصلون على هذه الأعمال ذات الكسب الأكبر أو على ما يضفون عليه من قيمة كبيرة من أهداف. اتخذوا قرار النزوح وجسدوه فعلا. ومثال على ذلك أنه قد يحتاج للشباب فرصة إدارة مشروعات فرعية للمؤسسة التي يعملون فيها. ولكن في مناطق منعزلة أو نائية أو غير جاذبة للسكان، فيوافقون على العمل بها لأنهم يتوقعون أنهم سوف يحققون نجاحا أكبر لأنفسهم أو لمؤسستهم في هذه المناطق الجديدة، ومع ذلك فإن التوقعات التي يتصورها الأفراد عن المناطق التي سيهاجرون إليها قد تكون غير واقعية في بعض الأحيان.

لقد كان الجغرافي **جوليان وولبرتJulian wolpert** أول من لفت الأنظار إلى أهمية توقع أو تصور الأفراد للمناطق المهاجر إليها وقد دل على ذلك بالإشارة إلى مدينة دينفر **Denver** بولاية كولورادو حيث ترسخ في الأذهان تصور أنها منطقة من أكثر المناطق جذبا للمهاجرين والنازحين إليها. بالرغم أن مناخها غير صحي في معظم أيام السنة[27].

* **الحوافز Incentives:** ويقصد بها مجموعة الخصائص المميزة لكل من الموقع الحالي للإقامة والموقع النازح إليه أو الذي تنتهي إليه عملية النزوح. والتي قد ترتبط سلبا أو إيجابا مع أهداف الفرد والمثال على ذلك أنه إذا ما أنجب الزوجات أطفالا عندئذ يكون نظام التعليم عاملا أساسيا وحاسما في اتخاذهم لقرار النزوح إذ عندما يحكم الزوجان بأن نظام التعليم في المجتمع الجديد أفضل بكثير من المجتمع الحالي، عندئذ يكون نظام التعليم عاملا إضافيا وزائدا أو دافع للنزوح.

وكما هو الحال بالنسبة للدافع، تتنوع الحوافز وتختلف اختلافا لا يمكن حصره في قائمة واحدة، ومع ذلك قد يتصدر الحافز الاقتصادي رأس القائمة.

إن راتبا شهريا يقدر بألف جنيه قد يكون راتبا مرتفعا في مجتمع أو منطقة ما، وقد يكون مع ذلك بالنسبة لمستويات العيش والدخل والإنفاق في كل منهما. وإلى جانب الحافز أو الخصائص الاقتصادية هناك بطبيعة الحال الكثير من الحوافز غير الاقتصادية قد يرغب الأفراد في وضعها في اعتبارهم في اتخاذ القرار في النزوح والهجرة.

مثال على ذلك حجم المجتمع والمناخ والأمن ومعدلات الجريمة وفرص الترويح والقرب أو البعد من الجماعات القرابية الكبيرة وما شابه ذلك من المسائل التي تختلف من فرد لآخر والتي يتعين دراستها وتقدير مدى أهميتها بالرجوع إلى الأفراد أنفسهم ومع ذلك يمكن القول بوجه عام بأن الحافز الاقتصادي والحافز القرابي هما أكثر الحوافز أهمية وتأثيرا في القرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بظاهرة النزوح وإن كان ذلك لا يعني إنكار تأثير أو أهمية الحوافز الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها.

خلاصة:

لقد شغلت ظاهرة النزوح الريفي اهتمام الباحثين على مختلف اختصاصاتهم، ومنهم الباحثين الاجتماعيين، وفي هذا السياق يتضح من خلال ما تقدم أن هذه الظاهرة التي تعني نزوح أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش.أن الهجرة من الريف إلى المدن أو النزوح الريفي ترتبط أساسا بتزايد السكان الذين تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية، ثم هي صحية كذلك خاصة حين نحاول إقرار التوازن بين المجتمعين الريفي والحضري.

ومن دراسة التاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري يتبين أن ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن تعود إلى تغير العلاقة بين الإنسان الريفي والأرض وهي العلاقة التي تأثرت بعامل خارجي تمثل في حركة

الاستيطان الأوروبي في الريف الجزائري منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة **(1830)**،وقد عرفت تطورات هائلة مع مرور الزمن وهذا تحت تأثير العوامل الاقتصادية ثم العوامل الثقافية مع تغير القيم لدى الفرد الجزائري.

**** قائمة المراجع:***

1. عبد المنعم الشافعي: مذكرات في إحصائيات الهجرة، المركز الديمغرافي، القاهرة، 1965، ص 105.

2. علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ص218- 219.

3. محمد غلاب ومحمد صبحي عبد الحكيم: السكان جغرافيا وديمغرافيا، دار المعرفة الجامعية، ، ص 162.

4. نفس المرجع، ص ص 122- 125.

5. علي عبد الرزاق حلبي: مرجع سابق، ص 145.

6. محمد عودة: "الهجرة إلى مدينة القاهرة، دوافعها وأنماطها" وآثارها، المجلة الاجتماعية القومية، يناير 1974، العدد الأول، المجلد 11، ص ص 5-20.

7. عبد القادر القصير: مرجع سابق، ص ص 144- 146.

8. فتحي محمد أبو عيانة: مرجع سابق، ص 181.

9. نفس المرجع ، ص 282.

10. نفس المرجع ، ص ص 183، 184.

11. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص ص 72، 73.

12. عمار بوحوش: العمال الجزائريون في فرنسا، (دراسة تحليلية)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص ص 129، 130.

13. عبد المالك مرناص: المعجم الموسوعي بمصطلحات الثورة الجزائرية (54- 1962)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 87، 88.

14. عمار بوحوش: مرجع سابق، ص ص 130، 131.

15. محمد السويدي: مرجع سابق، ص ص 77، 78.

16. عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أناسي، الجزائر، مركز الأبحاث الاقتصادية التطبيقي، د ت، ص ص 8، 12.

17. بشير التيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 02- 2002، ص ص 34، 35.

18. نفس المرجع ، ص 36.

19. عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص 12، 13.

20. آرديسAARDES: (الدولة للتخطيط)، دراسة قومية حول الهجرات: معطيات أولية حول مدينة وهران، سبتمبر 1975.

21. عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع سابق، ص ص 15، 16.

22. نفس المرجع ، ص 17.
23. السيد عبد العاطي السيد: علم اجتماع السكان، كلية الأدب، جامعة الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، الطبعة (1999) ، ص ص 326، 327.
24. نفس المرجع ، ص 329.
25. نفس المرجع ، ص ص 330، 331.
26. محمد الغريب عبد الكريم: سوسيولوجيا السكان، دراسات اجتماعية في الهجرة السكانية، ص ص 192- 232.
27. السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص ص 237، 238.